

SDG5 REPORT

The following documents report Al-Muthanna University's efforts towards tackling SDG5.



Al-Muthanna
University



Tracking Access Measures

Across all colleges of Al-Muthanna University, it has been always the case where the number of female students is higher than the number of male students across all departments of those colleges. Therefore, women's application rate, acceptance or entry rate, and study completion rate at the university are always greater than those of male students.



Policy for Women Applications and Entry

Women's applications and acceptance rates at Al-Muthanna University is greater than those of males. Hence, the plan of giving women access to education at Al-Muthanna University has been achieved for several years now. Furthermore, women at Al-Muthanna University can participate in any activity, event and so on.



Women's access schemes

Women at Al-Muthanna University can benefit from any available opportunity regarding studying, doing research and participating in any events or activities as they have the same rights as men. Moreover, a team has been created to mentor females at Al-Muthanna University as parts of their tasks to improve our practices towards SDG goals. They have been working on empowering women mentally and socially among the local and university's community.



Ministry of Higher Education and
Scientific Research

AL-muthanna University
College of Arts

١٥٦٦ العدد /

التاريخ: ٢٠٢٢/١٢/٤

الصادر عن
جامعة المثنى
للسنة الدراسية
٢٠٢٢/٢٣

امر اداري

م / ندوة علمية

بناءً الى المطالعة المقدمة من (م. د. رياض غانم نجيب) عضو ارتباط وحدة تمكين المرأة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٤ والمتضمنة اقامة ندوة علمية واستناداً للصلاحيات المخولة لنا تقرر:

- اقامة ندوة علمية توعوية بعنوان (دور المرأة القيادي في المجتمع) بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٤ بأشراف (م. د. رياض غانم نجيب) وبمشاركة السادة التدريسيين المدرجة اسماؤهم في أدناه:

معاون العميد للشؤون العلمية
رئيس قسم علم الاجتماع

١- م. د. ميثم حياوي عبد نور
٢- م. د. صالح مهدي جابر

١- د. عايد جدعون حنون
العميد / وكالة
٢٠٢٢/١٢/٤

- نسخة منه إلى /
- مكتب السيد العميد المحترم .
 - مكتب السيد معاون العميد للشؤون العلمية المحترم.
 - مكتب السيد معاون العميد للشؤون الإدارية المحترم .
 - الأقسام العلمية
 - وحدة النشاطات الطلابية
 - الصادرة .



امانة الكلية
م/ندوة علمية

من ضمن النشاطات المضافة إلى الخطة العلمية للعام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ ولتضمين الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وبالتعاون مع مركز حقوق المرأة في السماوة وشبكة مكافحة الاتجار بالمرأة، واستناداً للصلاحيات المخولة لنا تقرر توقيع قرار قسم علم الاجتماع ندوة علمية بعنوان (الحد من العنف الأسري والعنف ضد المرأة وزواج الفاقدات) يلقيها (م.د. ميثم حياوي عبد نور - الحقوقية باسم حسن خضر) - المونديت - الحقوقية متول الداعر) مديره مركز حقوق المرأة في السماوة بتاريخ ٤/٣/٢٠٢٣ وبحضور طلبة الكلية.

كلية الآداب - جامعة المثنى

EST. ١٩٦٣
Muthanna University

أ.د عايد جدوع حنون
العميد/ وكالة

٢٠٢٣/٣/٢٩

نسخة منه إلى:

- مكتب السيد العميد المختار للتفضل بالاطلاع مع التكريم.
- مكتب السيد معاون العميد للشؤون العلمية المعمم (التفضل بالاطلاع مع التكريم).
- وحدة المؤشرات العلمية مع الارتباط.
- وحدة الإحصاء.
- لجنة ضمان الجودة والأداء الجامعي.
- القسم العلمي.
- الأقسام العلمية.
- الصندوق.



Women's application in underrepresented subjects

Female students at Al-Muthanna University have the same rights as males.

Where, female students can apply and join any studying programs available at the university. The numbers of students of Al-Muthanna University show clearly that there is no gender discrimination in accepting students among all programs, where the number of female students exceeds that of male students in almost all studying programs at colleges of Al-Muthanna University.

In addition, there are a special team at Al-Muthanna University has been working on some projects related to SDG goals. Some of those projects are designed to raise awareness among the university's community and the local community about the importance of empowering women mentally and socially. This team has organized some workshops for female students, staff and women from the local community. Those workshops have been helping to encourage women to take their parts in entering various fields of study and work and play their roles in improving their communities. Furthermore, many training sessions and workshops have been hosted at campuses to:



- train women to start their own projects.
- show women their rights in workplaces.
- improving women's skills in various aspects.
- raise awareness of women's roles in Sustainability development.

Below are some pictures and documents to some of those activities.



امر اداري

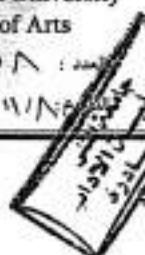
م / ندوة علمية

بناءً إلى الطلب المقدم من التدريسية (م. د. رياض غائم نجيب) عضو ارتياط وحدة تمكين المرأة والمتضمن ندوة علمية واستناداً للصلاحيات المخولة لنا تقرر:

- إقامة الندوة العلمية بعنوان (المرأة تنهض لا جل الجمع) يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٣/٣/٧ وبالقاء (م. د. ميثم حاوي عبد نور) و (أ. م. كفاء النعيم حنتوش) وبإشراف (م. د. رياض غائم نجيب).

أ. د. عايد جدعون حنون
العميد / وكالة
٢٠٢٣ / ٣ / ٥

نسخة منه إلى
مكتب السيد العميد المحترم
مكتب السيد معاون العميد للشؤون العلمية المحترم
قسم علم الاجتماع
وحدة الشؤون الطبية
وحدة التعليم المستمر
الاضيارة الشخصية
الإصدارة



امير اداري / م/ حلقة نقاشية

من ضمن نشاطات الخطة العلمية للعام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ ، وضمنا لقاء تenschüttung المخولة لنا انقرر تسويق قلم
قسم علم الاجتماع حلقة نقاشية بعنوان (المرأة في المجتمع العراقي) احضر فيها (مد ريم نجف)
يوم الثلاثاء الموافق ٢٢/١١/٢٢ ، رئيس مجلس الاعلاون الموظفين والطلبة كانوا مهتمين باللقاء .

الحضور	الاسم الثاني
عبد الله جنون	أ.د عايد جنون حنون
مطران القس提 للشؤون العلمية	م.د ميثم حبوي عبد نور
رئيس قسم علم الاجتماع	برهان صالح مهدي جابر
رئيس	أ. د. علي ابراهيم محمد
رئيس	أ.د عبد المنعم عبد الجبار عباس
رئيس	برهان صالح العقبي جاسم ناصر
وحدة التأمين والتخطيط	برهان الدين حسن مجھول
مقرر قسم علم الاجتماع	م. د. شاكر عواد ضابط
وكيل الاعلاون	برهان الدين حسن مجھول
وحدة التعليم المستمر Uniteaching	برهان الدين راضي ساجد
مقرر قسم علم الاجتماع	برهان الدين مهدي صالح
وحدة الارشاد النفسي والتربوي	برهان الدين سعد عاصم
تدريسيّة بغداد	برهان الدين عاصم عومن
تدريسيّة بغداد / وحدة التسجيل / الوثائق	د. ثريا علي جبار
وحدة الشؤون العلمية	زيتب سعيد عبد
مكتب العميد	علي صباح هاشم
طلب	حسني سالم برمان
طلب	فداء جعفر زمان
طلب	نوراء حسن علواني
طلب	عبد الرحمن بهلول
طلب	امانى خليل ابراهيم

نسخة منه (٢)

- مكتب السيد العميد المحترم / للتفضل بالاطلاع مع التقدير.
- مكتب السيد معاون العميد للشؤون العلمية المحترم / للتفضل بالاطلاع مع التقدير.
- الأقسام العلمية علم الاجتماع / علم الآثار .
- شعبة ضمن الجودة والآداء الجامعي .
- وحدة الاصحاح .
- الاخبار الشخصية .
- الصادرة .



Policy of non-discrimination against women

Following the Iraqi Constitution which has a section stating that all Iraqis are same regardless of gender, ethnicity, religion, and etc. Al-Muthanna University does not practice any type of discrimination against women in any part and at any times. This is clearly known among females at all colleges and departments of Al-Muthanna University. Below is the Iraqi Constitution.

الدستور العراقي

الدستور العراقي

الباب الاول

المبادئ الاساسية

المادة (١) : جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة، نظام الحكم فيها جمهوري نباتي برلماني ديمقراطي اتحادي.

المادة (٢)

اولاً:- الاسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر اساس للتشريع:

أ - لا يجوز سن قانونٍ يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام.

ب- لا يجوز سن قانونٍ يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.

ج - لا يجوز سن قانونٍ يتعارض مع الحقوق والحريات الاساسية الواردة في هذا الدستور.

ثانياً:- يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية، كالمسيحيين، والايزيديين، والصابئة المندائيين.

المادة (٣)

العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب، وهو جزء من العالم الاسلامي، وعضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية، وملتزمه بمتطلقاتها.

المادة (٤)

اولاً:- اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق، ويضمن حق العراقيين بتعليم ابنائهم باللغة الام كالتركمانية، والسريانية، والارمنية، في المؤسسات التعليمية الحكومية، وفقاً للضوابط التربوية، او بأية لغة اخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة.

ثانياً:- يحدد نطاق المصطلح لغة رسمية، وكيفية تطبيق احكام هذه المادة بقانونٍ يشمل:

أ - اصدار الجريدة الرسمية باللغتين .

ب - التكلم والمخاطبة والتعبير في المجالات الرسمية كمجلس النواب، ومجلس الوزراء، والمحاكم، والمؤتمرات الرسمية، بأيٍ من اللغتين.

ج - الاعتراف بالوثائق الرسمية والمراسلات باللغتين واصدار الوثائق الرسمية بهما.

د - فتح مدارس باللغتين وفقاً للضوابط التربوية.

ه - اية مجالات اخرى يحتمها مبدأ المساواة، مثل الاوراق النقدية، وجوازات السفر، والطوابع.

ثالثاً: - تستعمل المؤسسات والاجهزة الاتحادية في اقليم كردستان اللغتين.

رابعاً: - اللغة التركمانية واللغة السريانية لغتان رسميتان اخريان في الوحدات الادارية التي يشكلون فيها كثافةً سكانية.

خامساً: - لكل اقليم او محافظة اتخاذ اية لغة محلية اخرى، لغةً رسمية اضافية، اذا اقرت غالبية سكانها ذلك باستفتاء عام.

المادة (٥)

السيادة للقانون، والشعب مصدر السلطات وشرعيتها، يمارسها بالاقراغ السري العام المباشر وعبر مؤسساته الدستورية.

المادة (٦) :

يتم تداول السلطة سلبياً، عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور.

المادة (٧) :

اولاً:- يحظر كل كيانٍ او نهجٍ يتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير او التطهير الطائفي، او يحرض او يمهد او يمجد او يروج او يبرر له، وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه، وتحت أي مسمى كان، ولا يجوز ان يكون ذلك ضمن التعديية السياسية في العراق، وينظم ذلك بقانون.

ثانياً : - تلتزم الدولة بمحاربة الارهاب بجميع اشكاله، وتعمل على حماية اراضيها من ان تكون مقرأً أو ممراً أو ساحةً لنشاطه.

المادة (٨)

يرعى العراق مبادئ حسن الجوار، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية.

المادة (٩) :

اولاً : - تتكون القوات المسلحة العراقية والاجهزة الامنية من مكونات الشعب العراقي، بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز او اقصاء، وتخضع لقيادة السلطة المدنية، وتدافع عن العراق، ولا تكون اداة لقمع الشعب العراقي، ولا تتدخل في الشؤون السياسية، ولا دور لها في تداول السلطة.

ب - يحظر تكوين مليشيات عسكرية خارج اطار القوات المسلحة.

ج - لا يجوز للقوات العراقية المسلحة وافرادها، وبضمهم العسكريون العاملون في وزارة الدفاع أو أية دوائر أو منظمات تابعة لها، الترشح في انتخاباتٍ لإشغال مراكز سياسية، ولا يجوز لهم القيام بحملات انتخابية لصالح مرشحين فيها، ولا المشاركة في غير ذلك من الاعمال التي تمنعها انظمة وزارة الدفاع، ويشمل عدم الجواز هذا انشطة اولئك الافراد المذكورين آنفًا التي يقومون بها بصفتهم الشخصية او الوظيفية، دون ان يشمل ذلك حقهم بالتصويت في الانتخابات.

د - يقوم جهاز المخابرات الوطني العراقي بجمع المعلومات، وتقديم التهديدات الموجهة للأمن الوطني، وتقديم المشورة للحكومة العراقية، ويكون تحت السيطرة المدنية، ويخضع لرقابة السلطة التشريعية، ويعمل وفقاً للقانون، وبموجب مبادئ حقوق الانسان المعترف بها.

ه - تحترم الحكومة العراقية، وتنفذ، التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع انتشار وتطوير وإنتاج واستخدام الاسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، وينمّع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وانتاجها واستخدامها من معداتٍ وموادٍ وتكنولوجيا وأنظمةٍ للاتصال.

ثانياً : - تنظم خدمة العلم بقانون.

المادة (١٠)

العتبات المقدسة، والمقامات الدينية في العراق، كياناتٌ دينيةٌ وحضارية، وتلتزم الدولة بتأكيد وصيانتها،
وضمان ممارسة الشعائر بحرية فيها.

المادة (١١)
بغداد عاصمة جمهورية العراق.

المادة (١٢):

أولاً:- ينظم بقانونٍ، علم العراق وشعاره ونشيده الوطني بما يرمز إلى مكونات الشعب العراقي.

ثانياً:- تنظم بقانونٍ، الاوسمة والاعطال الرسمية والمناسبات الدينية والوطنية والتقويم الهجري والميلادي.

المادة (١٣)
أولاً:- يُعد هذا الدستور القانون الاسمى والاعلى في العراق، ويكون ملزماً في انحائه كافة، وبدون استثناء.

ثانياً:- لا يجوز سن قانونٍ يتعارض مع هذا الدستور، ويُعد باطلًا كل نصٍ يرد في دساتير الاقاليم، او أي نصٍ قانونيٍ آخر يتعارض معه.

الباب الثاني

الحقوق والحربيات

الفصل الأول الحقوق

أولاً:- الحقوق المدنية والسياسية

المادة (٤):
ال العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي.

المادة (٥)
لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقاً للقانون، وبناءً على قرارٍ صادرٍ من جهةٍ قضائيةٍ مختصة.

المادة (١٦)

تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.

المادة (١٧)

أولاً:- لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية، بما لا يتنافى مع حقوق الآخرين، والآداب العامة.

ثانياً:- حرمة المساكن مصونة، ولا يجوز دخولها او تفتيشها او التعرض لها الا بقرار قضائي، ووفقاً للقانون.

المادة (١٨)

أولاً:- العراقي هو كل من ولد لأبٍ عراقي أو لأمٍ عراقية.

ثانياً:- الجنسية العراقية حق لكل عراقي، وهي أساس مواطنته.

ثالثاً:- أ. يحظر إسقاط الجنسية العراقية عن العراقي بالولادة لأي سببٍ من الأسباب، ويحق لمن اسقطت عنه طلب استعادتها، وينظم ذلك بقانون.

ب - تسحب الجنسية العراقية من المتجلس بها في الحالات التي ينص عليها القانون.

رابعاً:- يجوز تعدد الجنسية للعراقي، وعلى من يتولى منصباً سيادياً أو امنياً رفيعاً، التخلي عن اية جنسية اخرى مكتسبة، وينظم ذلك بقانون.

خامساً:- لا تمنح الجنسية العراقية لأغراض سياسة التوطين السكاني المخل بالتركيبة السكانية في العراق.

سادساً:- تنظم أحكام الجنسية بقانون، وينظر في الدعاوى الناشئة عنها من قبل المحاكم المختصة.

المادة (١٩)

أولاً:- القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون.

ثانياً :- لا جريمة ولا عقوبة إلا بمنص، ولا عقوبة إلا على الفعل الذي يعده القانون وقت اقترافه جريمة، ولا يجوز تطبيق عقوبة أشد من العقوبة النافذة وقت ارتكاب الجريمة.

ثالثاً :- التقاضي حق مصون ومكفول للجميع.

رابعاً :- حق الدفاع مقدس ومكفول في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة.

خامساً :- المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة، ولا يحاكم المتهم عن التهمة ذاتها مرتأ أخرى بعد الإفراج، عنه إلا إذا ظهرت أدلة جديدة.

سادساً :- لكل فرد الحق في أن يعامل معاملة عادلة في الإجراءات القضائية والإدارية.

سابعاً :- جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية.

ثامناً :- العقوبة شخصية.

تاسعاً :- ليس للقوانين اثرٌ رجعي ما لم ينص على خلاف ذلك، ولا يشمل هذا الاستثناء قوانين الضرائب والرسوم.

عاشرًا :- لا يسرى القانون الجزائري بأثرٍ رجعي إلا إذا كان أصلح للمتهم.

حادي عشر :- تنتدب المحكمة محاميًّا للدفاع عن المتهم بجنائية أو جنحةٍ لمن ليس له محامٍ يدافع عنه، وعلى نفقة الدولة.

ثاني عشر :- أ - يحظر الحجز.

ب - لا يجوز الحبس أو التوقيف في غير الاماكن المخصصة لذلك وفقاً لقوانين السجون المشمولة بالرعاية الصحية والاجتماعية والخاضعة لسلطات الدولة.

ثالث عشر :- تعرض أوراق التحقيق الابتدائي على القاضي المختص خلال مدة لا تتجاوز أربعًا وعشرين ساعة من حين القبض على المتهم، ولا يجوز تمديدها إلا مرة واحدة وللمدة ذاتها.

المادة (٢٠):

للمواطنين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشح.

المادة (٢١):

أولاً:- يحظر تسليم العراقي إلى الجهات والسلطات الأجنبية.

ثانياً:- ينظم حق اللجوء السياسي إلى العراق بقانون، ولا يجوز تسليم اللاجي السياسي إلى جهة أجنبية، أو إعادته قسراً إلى البلد الذي فرّ منه.

ثالثاً:- لا يمنح حق اللجوء السياسي إلى المتهم بارتكاب جرائم دولية أو إرهابية، أو كل من الحق ضرراً بالعراق.

ثانياً:- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

المادة (٢٢):

أولاً:- العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة.

ثانياً:- ينظم القانون، العلاقة بين العمال وأصحاب العمل على اسس اقتصادية، مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية.

ثالثاً:- تكفل الدولة حق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية، أو الانضمام إليها، وينظم ذلك بقانون.

المادة (٢٣):

أولاً:- الملكية الخاصة مصونة، ويحق للملك الانتفاع بها واستغلالها والتصرف بها، في حدود القانون.

ثانياً:- لا يجوز نزع الملكية إلا لأغراض المنفعة العامة مقابل تعويض عادل، وينظم ذلك بقانون.

ثالثاً:- أ - للعربي الحق في التملك في أي مكان في العراق، ولا يجوز لغيره تملك غير المنشول، الا ما استثنى بقانون.

ب - يحظر التملك لأغراض التغيير السكاني.

المادة (٢٤)

تケف الدولة حرية الانتقال للأيدي العاملة والبضائع ورؤوس الأموال العراقية بين الأقاليم والمحافظات، وينظم ذلك بقانون.

المادة (٢٥)

تケف الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته.

المادة (٢٦)

تケف الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة، وينظم ذلك بقانون.

المادة (٢٧)

او لاً :- للأموال العامة حُرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن.

ثانياً :- تنظم بقانون، الاحكام الخاصة بحفظ املاك الدولة وادارتها وشروط التصرف فيها، والحدود التي لا يجوز فيها النزول عن شيء من هذه الاموال.

المادة (٢٨)

او لاً :- لا تفرض الضرائب والرسوم، ولا تعدل، ولا تجبي، ولا يعفى منها، إلا بقانون .

ثانياً :- يعفى اصحاب الدخول المنخفضة من الضرائب، بما يكفل عدم المساس بالحد الادنى اللازم للمعيشة، وينظم ذلك بقانون.

المادة (٢٩)

او لاً :- أ- الأسرة أساس المجتمع، وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والأخلاقية والوطنية.

ب - تケف الدولة حماية الأمة والطفلة والشيوخة، وترعى النشئ والشباب، وتتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم.

ثانياً :- للأولاد حق على والديهم في التربية والرعاية والتعليم، وللوالدين حق على أولادهم في الاحترام والرعاية، ولاسيما في حالات العوز والعجز والشيخوخة.

ثالثاً :- يحظر الاستغلال الاقتصادي للأطفال بصورة كافة، وتنفذ الدولة الإجراءات الكفيلة بحمايتهم.

رابعاً :- تمنع كل أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة والمجتمع.

المادة (٣٠)

أولاً:- تكفل الدولة للفرد وللأسرة - وبخاصة الطفل والمرأة - الضمان الاجتماعي والصحي، والمقومات الأساسية للعيش في حياة حرية كريمة، توفر لهم الدخل المناسب، والسكن الملائم.

ثانياً:- تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو التشرد أو اليتم أو البطالة، وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة، وتتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم ، وينظم ذلك بقانون .

المادة (٣١)

أولاً:- لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية، وتعنى الدولة بالصحة العامة، وتكتفى وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية.

ثانياً:- للأفراد والهيئات إنشاء مستشفياتٍ أو مستوصفاتٍ أو دور علاجٍ خاصة، وبإشرافٍ من الدولة، وينظم ذلك بقانون.

المادة (٣٢)

ترعى الدولة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتكتفى تأهيلهم بغية دمجهم في المجتمع، وينظم ذلك بقانون.

المادة (٣٣)

أولاً:- لكل فرد حق العيش في ظروفٍ بيئيةٍ سليمة.

ثانياً:- تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الاحياني والحفاظ عليهما.

المادة (٣٤)

أولاً:- التعليم عامٌ أساس لتقيم المجتمع وحق تكتفه الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتكتفى الدولة مكافحة الأمية.

ثانياً:- التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله

ثالثاً :- تشجع الدولة البحث العلمي للاغراض السلمية بما يخدم الإنسانية، وترعى التفوق والإبداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ.

رابعاً :- التعليم الخاص والاهلي مكفولٌ، وينظم بقانون.

الفصل الثاني الحريات

المادة (٣٥) أولاً :- حرية الإنسان وكرامته مصونةٌ.

ب - لا يجوز توقيف أحد أو التحقيق معه إلا بموجب قرارٍ قضائي.

ج - يحرم جميع أنواع التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير الإنسانية، ولا عبرة بأي اعتراف انتزع بالإكراه أو التهديد أو التعذيب، وللمتضرر المطالب بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي أصابه وفقاً للقانون.

ثانياً :- تケفل الدولة حماية الفرد من الإكراه الفكري والسياسي والديني.

ثالثاً :- يحرم العمل القسري (السخرة)، والعبودية وتجارة العبيد (الرق)، ويحرم الاتجار بالنساء والأطفال، والاتجار بالجنس.

المادة (٣٦) تケفل الدولة، بما لا يخل بالنظام العام والأداب:

أولاً :- حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.

ثانياً :- حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر.

ثالثاً :- حرية الاجتماع والتظاهر السلمي، وتنظم بقانون.

المادة (٣٧) أولاً :- حرية تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية، او الانضمام اليها، مكفولةٌ، وينظم ذلك بقانون.

ثانياً :- لا يجوز اجبار أحدٍ على الانضمام الى اي حزبٍ او جمعيةٍ او جهةٍ سياسية، او اجباره على الاستمرار في العضوية فيها.

المادة (٣٨) حرية الاتصالات والراسلات البريدية والبرقية والهاتفية والالكترونية وغيرها مكفولةٌ، ولا يجوز مراقبتها أو التنصت عليها، أو الكشف عنها، إلا لضرورة قانونية وأمنية، وبقرار قضائي.

المادة (٣٩) العراقيون احرارٌ في الالتزام باحوالهم الشخصية، حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، وينظم ذلك بقانون.

المادة (٤٠) لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة.

المادة (٤١) او لاً :- اتباع كل دينٍ او مذهبٍ احرار في:

أ - ممارسة الشعائر الدينية، بما فيها الشعائر الحسينية.

ب - ادارة الاوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية، وينظم ذلك بقانون.

ثانياً :- تكفل الدولة حرية العبادة وحماية اماكنها.

المادة (٤٢) أو لاً :- للعراقي حرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجه .

ثانياً :- لا يجوز نفي العراقي، أو إبعاده، أو حرمانه من العودة إلى الوطن.

المادة (٤٣) او لاً :- تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، ودعمها وتطويرها واستقلاليتها، بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لها، وينظم ذلك بقانون.

ثانياً :- تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية، وتهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون، وتعزز قيمها الإنسانية النبيلة، بما يساهم في تطوير المجتمع، وتنمنع الاعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الانسان.

المادة (٤٤)

لا يكون تقييد ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون أو بناءً عليه، على أن لا يمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق أو الحرية.

الباب الثالث
السلطات الاتحادية

المادة (٤٥)

ت تكون السلطات الاتحادية، من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهماتها على اساس مبدأ الفصل بين السلطات.

الفصل الاول
السلطة التشريعية

المادة (٤٦)

ت تكون السلطة التشريعية الاتحادية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد.

اولاً :- مجلس النواب

المادة (٤٧)

اولاً :- يتكون مجلس النواب من عدد من الاعضاء بنسبة مقدار واحد لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله، يتم انتخابهم بطريق الاقتراع العام السري المباشر، ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب فيه.

ثانياً :- يشترط في المرشح لعضوية مجلس النواب ان يكون عراقياً كامل الاهلية.

ثالثاً :- تنظم بقانون، شروط المرشح والنائب وكل ما يتعلق بالانتخاب.

رابعاً :- يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد اعضاء مجلس النواب.

خامساً :- يقوم مجلس النواب بنـ قانون يعالج حالات استبدال اعضائه عند الاستقالة أو الاقالة أو الوفاة.

سادساً :- لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس النواب، وأي عملٍ، أو منصبٍ رسمي آخر.

المادة (٤٨)

يؤدي عضو مجلس النواب اليمين الدستورية امام المجلس، قبل ان يباشر عمله، بالصيغة الآتية: (أقسم بالله العلي العظيم، أن أؤدي مهامتي ومسؤولياتي القانونية، بصدقٍ واحلاص، وان أحافظ على استقلال العراق وسيادته، وارعى مصالح شعبه، وأسهر على سلامته أرضه وسمائه ومياهه وثرواته ونظامه الديمقراطي الاتحادي، وان أعمل على صيانة الحريات العامة والخاصة، واستقلال القضاء، والتزم بتطبيق التشريعات بامانةٍ وحياد، والله على ما اقول شهيد

المادة (٤٩)

يضع مجلس النواب نظاماً داخلياً له لتنظيم سير العمل فيه.

المادة (٥٠)

او لاً :- بيت مجلس النواب في صحة عضوية اعضائه، خلال ثلاثة أيام من تاريخ تسجيل الاعتراض، بأغلبية ثلثي اعضائه.

ثانياً :- يجوز الطعن في قرار المجلس امام المحكمة الاتحادية العليا، خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره.

المادة (٥١)

او لاً :- تكون جلسات مجلس النواب علنية الا اذا ارتأى لضرورةٍ خلاف ذلك.

ثانياً :- تنشر محاضر الجلسات بالوسائل التي يراها المجلس مناسبةً.

المادة (٥٢)

يدعو رئيس الجمهورية مجلس النواب للانعقاد بمرسومٍ جمهوريٍ، خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات العامة، وتعقد الجلسة برئاسة اكبر الاعضاء سنًا لانتخاب رئيس المجلس ونائبيه، ولا يجوز التمديد لأكثر من المدة المذكورة آنفًا.

المادة (٥٣)

ينتخب مجلس النواب في أول جلسةٍ له رئيساً، ثم نائباً أول ونائباً ثانياً، بالاغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس، بالانتخاب السري المباشر.

المادة (٥٤)

او لاً :- تكون مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب أربع سنواتٍ تقويمية، تبدأ بأول جلسةٍ له، وتنتهي بنهاية السنة الرابعة.

ثانياً :- يجري انتخاب مجلس النواب الجديد قبل خمسةٍ واربعين يوماً من تاريخ انتهاء الدورة الانتخابية السابقة.

المادة (٥٥)

لمجلس النواب دورة انعقاد سنوية بفصلين تشريعيين امدهما ثمانية أشهر ، يحدد النظام الداخلي كيفية انعقادهما، ولا ينتهي فصل الانعقاد الذي تعرض فيه الموازنة العامة الا بعد الموافقة عليها.

المادة (٥٦)

او لاً :- لرئيس الجمهورية، أو لرئيس مجلس الوزراء، أو لرئيس مجلس النواب، أو لخمسين عضواً من اعضاء المجلس، دعوته الى جلسة استثنائية، ويكون الاجتماع مقتصرأ على الموضوعات التي اوجبت الدعوة اليه.

ثانياً :- يتم تمديد الفصل التشريعي لدوره انعقاد مجلس النواب بما لا يزيد على ثلاثة أيام، لانجاز المهام التي تستدعي ذلك، بناءً على طلبٍ من رئيس الجمهورية، او رئيس مجلس الوزراء، او رئيس مجلس النواب، او خمسين عضواً من اعضاء المجلس.

المادة (٥٧)

او لاً:

أ - يتحقق نصاب انعقاد جلسات مجلس النواب بحضور الاغلبية المطلقة لعدد اعضائه.

ب - تتخذ القرارات في جلسات مجلس النواب بالاغلبية البسيطة، بعد تحقق النصاب، ما لم ينص على خلاف ذلك.

ثانياً :

أ - مشروعات القوانين تقدم من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

ب - مقررات القوانين تقدم من عشرةٍ من اعضاء مجلس النواب، أو من احدى لجانه المختصة.

المادة (٥٨)

يختخص مجلس النواب بما يأتي:

اولاً :- تشريع القوانين الاتحادية .

ثانياً :- الرقابة على اداء السلطة التنفيذية.

ثالثاً :- انتخاب رئيس الجمهورية.

رابعاً :- تنظيم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بقانون يسن بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب.

خامساً :- الموافقة على تعيين كلٍ من:

أ- رئيس واعضاء محكمة التمييز الاتحادية، ورئيس الادعاء العام، ورئيس هيئة الاشراف القضائي، بالاغلبية المطلقة، بناءً على اقتراح من مجلس القضاء الاعلى.

ب - السفراء واصحاب الدرجات الخاصة، بأقتراح من مجلس الوزراء.

ج - رئيس اركان الجيش، ومعاونيه، ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات، بناءً على اقتراح من مجلس الوزراء.

سادساً :

أ - مساعلة رئيس الجمهورية بناءً على طلب مسبب، بالاغلبية المطلقة لعدد اعضاء مجلس النواب.

ب - اعفاء رئيس الجمهورية، بالاغلبية المطلقة لعدد اعضاء مجلس النواب، بعد ادانته من المحكمة الاتحادية العليا، في احدى الحالات الآتية:

سابعاً :-

أ- لعضو مجلس النواب ان يوجه الى رئيس مجلس الوزراء والوزراء، اسئلة في اي موضوع يدخل في اختصاصهم، وكلٍ منهم الاجابة عن اسئلة الاعضاء، وللسائل وحده حق التعقيب على الاجابة.

ب - يجوز لخمسة وعشرين عضواً في الاقل من اعضاء مجلس النواب، طرح موضوع عام للمناقشة، لاستيضاح

سياسة واداء مجلس الوزراء، او احدى الوزارات، ويقدم الى رئيس مجلس النواب، ويحدد رئيس مجلس الوزراء او الوزراء موعداً للحضور امام مجلس النواب لمناقشته.

ج - لعضو مجلس النواب، وبموافقة خمسة عشررين عضواً، توجيه استجوابٍ الى رئيس مجلس الوزراء او الوزراء، لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم، ولا تجري المناقشة في الاستجواب الا بعد سبعة ايام في الاقل من تقديمها.

ثامناً :-

أ- لمجلس النواب سحب الثقة من احد الوزراء، بالاغلبية المطلقة، ويُعد مستقيلاً من تاريخ قرار سحب الثقة، ولا يجوز طرح موضوع الثقة بالوزير الا بناءً على رغبته، او طلبٍ موقع من خمسين عضواً، اثر مناقشة استجوابٍ موجهٍ اليه، ولا يصدر المجلس قراره في الطلب الا بعد سبعة ايام في الاقل من تاريخ تقديمها.

ب - تُعدُّ الوزارة مستقيلاً في حالة سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء.

ج - في حالة التصويت بسحب الثقة من مجلس الوزراء بأكمله، يستمر رئيس مجلس الوزراء والوزراء في مناصبهم لتصريف الامور اليومية، لمدة لا تزيد على ثلاثة ايام، الى حين تأليف مجلس الوزراء الجديد وفقاً لاحكام المادة (٧٣) من هذا الدستور.

د - لمجلس النواب، حق استجواب مسؤولي الهيئات المستقلة وفقاً لإجراءات المتعلقة بالوزراء، وله اعفاؤهم بالاغلبية المطلقة.

تاسعاً :

أ - الموافقة على اعلان الحرب وحالة الطوارئ بأغلبية الثالثين، بناءً على طلبٍ مشترك من رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء.

ب - تعلن حالة الطوارئ لمدة ثلاثة ايام قابلة للتمديد، وبموافقةٍ عليها في كل مرة.

ج - يخول رئيس مجلس الوزراء الصلاحيات الالازمة التي تمكنه من ادارة شؤون البلاد خلال مدة اعلان الحرب وحالة الطوارئ، وتنظم هذه الصلاحيات بقانون، بما لا يتعارض مع الدستور.

د - يعرض رئيس مجلس الوزراء على مجلس النواب، الاجراءات المتخذة والنتائج، خلال مدة اعلان الحرب وحالة الطوارئ، خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهائهما.

المادة (٥٩)

او لاً :- يُقدم مجلس الوزراء مشروع قانون الميزانية العامة والحساب الختامي الى مجلس النواب لاقراره.

ثانياً :- مجلس النواب، اجراء المناقلة بين أبواب وفصول الميزانية العامة، وتخفيض مجمل مبالغها، وله عند الضرورة ان يقترح على مجلس الوزراء زيادة اجمالي مبالغ النفقات.

المادة (٦٠)

او لاً :- تحدد حقوق وامتيازات رئيس مجلس النواب ونائبيه واعضاء المجلس، بقانون.

ثانياً :- أ. يتمتع عضو مجلس النواب بال حصانة عما يدلّي به من آراء في اثناء دورة الانعقاد، ولا يتعرض للمقاضاة امام المحاكم بشأن ذلك.

ب - لا يجوز القاء القبض على العضو خلال مدة الفصل التشريعي الا اذا كان متهمًا بجناية، وبموافقة الاعضاء بالاغلبية المطلقة على رفع الحصانة عنه، او اذا ضبط متلبساً بالجريمة المشهود في جناية.

ج - لا يجوز القاء القبض على العضو خارج مدة الفصل التشريعي الا اذا كان متهمًا بجناية، وبموافقة رئيس مجلس النواب على رفع الحصانة عنه، او اذا ضبط متلبساً بالجريمة المشهود في جناية.

المادة (٦١)

او لاً :- يُحل مجلس النواب، بالاغلبية المطلقة لعدد اعضائه، بناءً على طلبٍ من ثلث اعضائه، او طلبٍ من رئيس مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية، ولا يجوز حل المجلس في اثناء مدة استجواب رئيس مجلس الوزراء.

ثانياً :- يدعى رئيس الجمهورية، عند حل مجلس النواب، الى انتخابات عامة في البلاد خلال مدة اقصاها ستون يوماً من تاريخ الحل، ويعد مجلس الوزراء في هذه الحالة مُستقلاً، ويواصل تصریف الامور اليومية.

ثانياً:- مجلس الاتحاد

المادة (٦٢)

يتم انشاء مجلسٍ تشريعي يُدعى بـ(مجلس الاتحاد) يضم ممثلي عن الاقاليم والمحافظات غير المنظمة في أقاليم، وينظم تكوينه، وشروط العضوية فيه، واحتياصاته، وكل ما يتعلق به، بقانون يسن بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب.

المادة (٦٣)

ت تكون السلطة التنفيذية الاتحادية، من رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء، تمارس صلاحياتها وفقاً للدستور والقانون.
أولاً :- رئيس الجمهورية

المادة (٦٤)

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن، يمثل سيادة البلد، ويسهر على ضمان الالتزام بالدستور،
والمحافظة على استقلال العراق، وسيادته، ووحدته، وسلامة أراضيه، وفقاً لاحكام الدستور.

المادة (٦٥)

يشترط في المرشح لرئاسة الجمهورية ان يكون:

أولاً :- عراقياً بالولادة ومن ابوبين عراقيين.

ثانياً :- كامل الاهلية واتم الأربعين سنةً من عمره .

ثالثاً :- ذا سمعةٍ حسنةٍ وخبرةٍ سياسيةٍ ومشهوداً له بالنزاهة والاستقامة والعدالة والاخلاص للوطن.

رابعاً :- غير محكوم بجريمةٍ مخلةٍ بالشرف.

المادة (٦٦)

أولاً :- تنظم بقانونِ، احكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية.

ثانياً :- تنظم بقانونِ، احكام اختيار نائبٍ أو اكثر لرئيس الجمهورية.

المادة (٦٧)

أولاً :- ينتخب مجلس النواب من بين المرشحين رئيساً للجمهورية، بأغلبية ثلثي عدد اعضائه.

ثانياً :- اذا لم يحصل أيٌ من المرشحين على الاغلبية المطلوبة، يتم التنافس بين المرشحين الحاصلين على اعلى الاصوات، ويعلن رئيساً من يحصل على اكثريه الاصوات في الاقتراع الثاني.

المادة (٦٨)

بؤدي رئيس الجمهورية، اليمين الدستورية امام مجلس النواب، بالصيغة المنصوص عليها في المادة (٤٨) من الدستور.

المادة (٦٩)
اولاً :- تحدد ولاية رئيس الجمهورية باربع سنوات، ويجوز اعادة انتخابه لمرة ثانية فحسب.

ثانياً :- أ - تنتهي ولاية رئيس الجمهورية بانتهاء مدة مجلس النواب.

ب - يستمر رئيس الجمهورية بممارسة مهامه الى ما بعد انتهاء انتخابات مجلس النواب الجديد واجتماعه، على ان يتم انتخاب رئيسٍ جديدٍ للجمهورية خلال ثلاثة يومناً من تاريخ أول انعقاد له.

ج - في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية لأي سببٍ من الاسباب، يتم انتخاب رئيسٍ جديدٍ لامال المدة المتبقية لولاية رئيس الجمهورية.

المادة (٧٠)
يتولى رئيس الجمهورية الصلاحيات الآتية:

اولاً :- اصدار العفو الخاص بتوصية من رئيس مجلس الوزراء، باستثناء ما يتعلق بالحق الخاص، والمحكومين بارتكاب الجرائم الدولية والارهاب والفساد المالي والاداري.

ثانياً :- المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بعد موافقة مجلس النواب، وتُعد مصادقاً عليها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمهها.

ثالثاً :- يصادق ويصدر القوانين التي يسنها مجلس النواب، وتُعد مصادقاً عليها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمهها.

رابعاً :- دعوة مجلس النواب المنتخب للانعقاد خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات، وفي الحالات الاخرى المنصوص عليها في الدستور.

خامساً :- منح الاوسمة والنياشين بتوصية من رئيس مجلس الوزراء، وفقاً للقانون.

سادساً :- قبول السفراء.

سابعاً :- اصدار المراسيم الجمهورية .

ثامناً :- المصادقة على احكام الاعدام التي تصدرها المحاكم المختصة.

تاسعاً :- يقوم بمهمة القيادة العليا للقوات المسلحة للاغراض التشريفية والاحتفالية.

عاشرأً :- ممارسة اية صلاحيات رئيسية اخرى واردة في هذا الدستور.

المادة (٧١)
يحدد بقانون، راتب ومخصصات رئيس الجمهورية.

المادة (٧٢)
او لاً :- لرئيس الجمهورية تقديم استقالته تحريرياً الى رئيس مجلس النواب، وتُعد نافذةً بعد مضي سبعة ايام من تاريخ ايداعها لدى مجلس النواب.

ثانياً :- يحل نائب رئيس الجمهورية محل الرئيس عند غيابه.

ثالثاً :- يحل نائب رئيس الجمهورية محل رئيس الجمهورية عند خلو منصبه لاي سببٍ كان، وعلى مجلس النواب انتخاب رئيس جديد، خلال مدة لا تتجاوز ثلاثةين يوماً من تاريخ الخلو.

رابعاً :- في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية، يحل رئيس مجلس النواب، محل رئيس الجمهورية في حالة عدم وجود نائب له، على ان يتم انتخاب رئيسٍ جديد خلال مدة لا تتجاوز ثلاثةين يوماً من تاريخ الخلو، وفقاً لاحكام هذا الدستور.

ثانياً :- مجلس الوزراء

المادة (٧٣)
او لاً :- يكلف رئيس الجمهورية، مرشح الكتلة النيابية الاكثر عدداً، بتشكيل مجلس الوزراء، خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية.

ثانياً :- يتولى رئيس مجلس الوزراء المكلف، تسمية اعضاء وزارته، خلال مدة اقصاها ثلاثةون يوماً من تاريخ التكليف.

ثالثاً :- يكلف رئيس الجمهورية، مرشحاً جديداً لرئاسة مجلس الوزراء، خلال خمسة عشر يوماً، عند اخفاق رئيس مجلس الوزراء المكلف في تشكيل الوزارة، خلال المدة المنصوص عليها في البند ثانياً من هذه المادة.

رابعاً :- يعرض رئيس مجلس الوزراء المكلف، أسماء اعضاء وزارته، والمنهاج الوزاري، على مجلس النواب، ويعد حائزأً ثقها، عند الموافقة على الوزراء منفردين، والمنهاج الوزاري، بالغلبية المطلقة.

خامساً :- يتولى رئيس الجمهورية تكليف مرشح آخر بتشكيل الوزارة، خلال خمسة عشر يوماً، في حالة عدم نيل الوزارة الثقة.

المادة (٧٤) :
اولاً :- يشترط في رئيس مجلس الوزراء ما يشترط في رئيس الجمهورية، وان يكون حائزاً الشهادة الجامعية او ما يعادلها، واتم الخامسة والثلاثين سنةً من عمره.

ثانياً :- يشترط في الوزير ما يشترط في عضو مجلس النواب، وان يكون حائزاً الشهادة الجامعية أو ما يعادلها.

المادة (٧٥) :
رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، والقائد العام للقوات المسلحة، يقوم بادارة مجلس الوزراء، ويترأس اجتماعاته، وله الحق باقالة الوزراء، بموافقة مجلس النواب.

المادة (٧٦) :
يؤدي رئيس واعضاء مجلس الوزراء، اليمين الدستورية امام مجلس النواب، بالصيغة المنصوص عليها في المادة (٤٨) من الدستور.

المادة (٧٧) :
يمارس مجلس الوزراء الصلاحيات الآتية:

اولاً :- تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة، والخطط العامة، والاطراف على عمل الوزارات، والجهات غير المرتبطة بوزارة.

ثانياً :- اقتراح مشروعات القوانين.

ثالثاً :- اصدار الانظمة والتعليمات والقرارات، بهدف تنفيذ القوانين.

رابعاً :- اعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية.

خامساً :- التوصية الى مجلس النواب، بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء واصحاب الدرجات الخاصة ورئيس اركان الجيش ومعاونيه، ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات الوطني، ورؤوساء الاجهزة الامنية.

سادساً :- التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية، والتوفيق عليها، او من يخوله.

المادة (٧٨) او لاً :- يقوم رئيس الجمهورية، مقام رئيس مجلس الوزراء، عند خلو المنصب لاي سبب كان.

ثانياً :- عند تحقق الحالة المنصوص عليها في البند او لاً من هذه المادة، يقوم رئيس الجمهورية بتكليف مرشح آخر بتشكيل الوزارة، خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً، ووفقاً لاحكام المادة (٧٣) من هذا الدستور.

المادة (٧٩) ينظم بقانون، رواتب و مخصصات رئيس واعضاء مجلس الوزراء، ومن هم بدرجتهم.

المادة (٨٠) تكون مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء امام مجلس النواب، تضامنيةً وشخصية.

المادة (٨١) او لاً :- ينظم بقانون، عمل الاجهزة الامنية، وجهاز المخابرات الوطني، وتحدد واجباتها وصلاحياتها، وتعمل وفقاً لمبادئ حقوق الانسان، وتخضع لرقابة مجلس النواب.

ثانياً :- يرتبط جهاز المخابرات الوطني بمجلس الوزراء.

المادة (٨٢) يضع مجلس الوزراء نظاماً داخلياً، لتنظيم سير العمل فيه.

المادة (٨٣) ينظم بقانون، تشكيل الوزارات ووظائفها، و اختصاصاتها، وصلاحيات الوزير.

**الفصل الثالث
(السلطة القضائية)**

المادة (٨٤)
السلطة القضائية مستقلة، وتتوالاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها، وتصدر احكامها وفقاً للقانون.

المادة (٨٥)
القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لایة سلطة التدخل في القضاء او في شؤون العدالة.

المادة (٨٦)
ت تكون السلطة القضائية الاتحادية، من مجلس القضاء الاعلى، والمحكمة الاتحادية العليا، ومحكمة التمييز الاتحادية، وجهاز الادعاء العام، وهيئة الادارة الفضائية، والمحاكم الاتحادية الاخرى التي تنظم وفقاً للقانون.

اولاً:- مجلس القضاء الاعلى

المادة (٨٧)
يتولى مجلس القضاء الاعلى ادارة شؤون الهيئات القضائية، وينظم القانون، طريقة تكوينه، و اختصاصاته، وقواعد سير العمل فيه.

المادة (٨٨)
يمارس مجلس القضاء الاعلى الصلاحيات الآتية:

اولاً:- ادارة شؤون القضاء والادارة على القضاء الاتحادي.

ثانياً:- ترشيح رئيس و اعضاء محكمة التمييز الاتحادية، ورئيس الادعاء العام، ورئيس هيئة الادارة الفضائية، وعرضها على مجلس النواب للموافقة على تعينهم.

ثالثاً:- اقتراح مشروع الموازنة السنوية للسلطة القضائية الاتحادية، وعرضها على مجلس النواب للموافقة عليها.

ثانياً:- المحكمة الاتحادية العليا

المادة (٨٩) او لاً :- المحكمة الاتحادية العليا هيئة قضائية مستقلة مالياً وإدارياً.

ثانياً :- تكون المحكمة الاتحادية العليا، من عدد من القضاة، وخبراء في الفقه الإسلامي، وفقهاء القانون، يُحدد عددهم، وتنظم طريقة اختيارهم، وعمل المحكمة، بقانونٍ يُسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب.

المادة (٩٠) تختص المحكمة الاتحادية العليا بما يأتي:

او لاً :- الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة.

ثانياً :- تفسير نصوص الدستور.

ثالثاً :- الفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية، والقرارات والأنظمة والتعليمات، والإجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية، ويكتفى القانون حق كل من مجلس الوزراء، وذوي الشأن، من الأفراد وغيرهم، حق الطعن المباشر لدى المحكمة.

رابعاً :- الفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية، وحكومات الأقاليم والمحافظات والبلديات والأدارات المحلية.

خامساً :- الفصل في المنازعات التي تحصل فيما بين حكومات الأقاليم أو المحافظات.

سادساً :- الفصل في الاتهامات الموجهة إلى رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء والوزراء، وينظم ذلك بقانون.

سابعاً :- المصادقة على النتائج النهائية لانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب.

ثامناً:-

أ - الفصل في تنازع الاختصاص بين القضاء الاتحادي، والهيئات القضائية للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في أقاليم.

ب - الفصل في تنازع الاختصاص فيما بين الهيئات القضائية للأقاليم، أو المحافظات غير المنتظمة في أقاليم.

المادة (٩١)
قرارات المحكمة الاتحادية العليا باتة وملزمة للسلطات كافة.

ثالثاً :- احكام عامة

المادة (٩٢)
يحظر انشاء محاكم خاصة أو استثنائية.

المادة (٩٣)
ينظم القانون، تكوين المحاكم، وانواعها، ودرجاتها، و اختصاصاتها، وكيفية تعين القضاة وخدمتهم، واعضاء الادعاء العام، وانضباطهم، وحالتهم على التقاعد.

المادة (٩٤)
القضاة غير قابلين للعزل الا في الحالات التي يحددها القانون، كما يحدد القانون، الاحكام الخاصة بهم، وينظم مساعلتهم تأديبياً.

المادة (٩٥)
يحظر على القاضي وعضو الادعاء العام ما يأتي:

اولاً :- الجمع بين الوظيفة القضائية، والوظيفتين التشريعية والتنفيذية، وأي عمل آخر.

ثانياً :- الانتماء الى أي حزب او منظمة سياسية، او العمل في أي نشاط سياسي.

المادة (٩٦)
ينظم بقانون، القضاء العسكري، ويحدد اختصاص المحاكم العسكرية التي تقصر على الجرائم ذات الطابع العسكري التي تقع من افراد القوات المسلحة، وقوات الامن، وفي الحدود التي يقررها القانون.

المادة (٩٧)
يحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل او قرار اداري من الطعن.

المادة (٩٨)

يجوز بقانونٍ، انشاء مجلس دولة، يختص بوظائف القضاء الاداري، والافتاء، والصياغة، وتمثيل الدولة، وسائر الهيئات العامة، امام جهات القضاء، الا ما استثنى منها بقانون.

الفصل الرابع الهيئات المستقلة

المادة (٩٩)
تُعد المفوضية العليا لحقوق الانسان، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهيئة النزاهة، هيئاتٌ مستقلة، تخضع لرقابة مجلس النواب، وتنظم اعمالها بقانون.

المادة (١٠٠)
او لاً:- يُعد كل من البنك المركزي العراقي، وديوان الرقابة المالية، وهيئة الاعلام والاتصالات، ودواءين الاوقاف، هيئاتٌ مستقلة مالياً وادارياً، وينظم القانون عمل كل هيئةٍ منها.

ثانياً:- يكون البنك المركزي العراقي مسؤولاً امام مجلس النواب، ويرتبط ديوان الرقابة المالية، وهيئة الاعلام والاتصالات بمجلس النواب.

ثالثاً:- ترتبط دوائيين الاوقاف بمجلس الوزراء .

المادة (١٠١)
تؤسس هيئةٌ تسمى مؤسسة الشهداء، ترتبط بمجلس الوزراء، وينظم عملها و اختصاصاتها بقانون.

المادة (١٠٢)
تؤسس هيئةٌ عامة لضمان حقوق الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، في المشاركة العادلة في ادارة مؤسسات الدولة الاتحادية المختلفة، والبعثات والزمالة الدراسية، والوفود والمؤتمرات الاقليمية والدولية، وت تكون من ممثلي الحكومة الاتحادية، والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، وتنظم بقانون.

المادة (١٠٣)
تؤسس بقانونٍ، هيئةٌ عامة لمراقبة وتحصيص الواردات الاتحادية، وت تكون الهيئة من خبراء الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات وممثلين عنها، وتضطلع بالمسؤوليات الآتية:

او لاً:- التحقق من عدالة توزيع المنح والمساعدات والقروض الدولية، بموجب استحقاق الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم.

ثانياً :- التحقق من الاستخدام الامثل للموارد المالية الاتحادية واقسامها.

ثالثاً :- ضمان الشفافية والعدالة عند تخصيص الاموال لحكومات الاقاليم او المحافظات غير المنتظمة في اقليم، وفقاً للنسبة المقررة.

المادة (١٠٤)

يؤسس مجلسٌ، يسمى مجلس الخدمة العامة الاتحادية، يتولى تنظيم شؤون الوظيفة العامة الاتحادية، بما فيها التعيين والترقية، وينظم تكوينه و اختصاصاته بقانون.

المادة (١٠٥)

يجوز استحداث هيئاتٍ مستقلةٍ اخرى حسب الحاجة والضرورة بقانون.

الباب الرابع اختصاصات السلطات الاتحادية

المادة (١٠٦)

تحافظ السلطات الاتحادية على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي.

المادة (١٠٧)

تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الآتية:

أولاً :- رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وسياسات الاقتراض والتوفيق عليها وابرامها، ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية.

ثانياً :- وضع سياسة الامن الوطني وتنفيذها، بما في ذلك انشاء قوات مسلحة وادارتها، لتأمين حماية وضمان امن حدود العراق، والدفاع عنه.

ثالثاً :- رسم السياسة المالية، والكمريكية، واصدار العملة، وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الاقاليم والمحافظات في العراق، ووضع الميزانية العامة للدولة، ورسم السياسة النقدية وانشاء البنك المركزي، وادارته.

رابعاً :- تنظيم أمور المقاييس والمكاييل والآوازن.

خامساً :- تنظيم امور الجنسية والتجنس والاقامة وحق اللجوء السياسي.

سادساً :- تنظيم سياسة الترددات البثية والبريد.

سابعاً :- وضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية.

ثامناً :- تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق، وضمان مناسب تدفق المياه اليه وتوزيعها العادل داخل العراق ، وفقاً للقوانين والاعراف الدولية.

تاسعاً :- الاحصاء والتعداد العام للسكان.

المادة (١٠٨) النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات.

المادة (١٠٩)

او لاً :- تقوم الحكومة الاتحادية بادارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة، على ان توزع واراتتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع ارجاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للاقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون.

ثانياً :- تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، معتمدةً احدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار.

المادة (١١٠)

تكون الاختصاصات الآتية مشتركةً بين السلطات الاتحادية وسلطات الاقاليم:

او لاً :- ادارة الكمارك بالتنسيق مع حكومات الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في أقاليم، وينظم ذلك بقانون.

ثانياً :- تنظيم مصادر الطاقة الكهربائية الرئيسية وتوزيعها.

ثالثاً :- رسم السياسة البيئية لضمان حماية البيئة من التلوث، والمحافظة على نظافتها، بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في أقليم.

رابعاً :- رسم سياسات التنمية والتخطيط العام.

خامساً :- رسم السياسة الصحية العامة، بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في أقليم.

سادساً :- رسم السياسة التعليمية والتربيوية العامة بالتشاور مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في أقليم.

سابعاً :- رسم سياسة الموارد المائية الداخلية، وتنظيمها بما يضمن توزيع عادل لها، وينظم ذلك بقانون.

المادة (١١١):

لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في أقليم، والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، تكون الاولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في أقليم، في حالة الخلاف بينهما.

الباب الخامس سلطات الأقاليم

الفصل الأول الأقاليم

المادة (١١٢)

يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظاتٍ لا مركزيةٍ واداراتٍ محليةٍ.

المادة (١١٣)

أولاً :- يقر هذا الدستور، عند نفاده، اقليم كردستان وسلطاته القائمة، اقليماً اتحادياً.

ثانياً :- يقر هذا الدستور، الأقاليم الجديدة التي تؤسس وفقاً لاحكامه.

المادة (١١٤)

يسن مجلس النواب في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ أول جلسة له، قانوناً يحدد الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم، بالأغلبية البسيطة للاعضاء الحاضرين.

المادة (١١٥)

يحق لكل محافظة أو أكثر، تكوين أقليم ببناءً على طلبٍ بالاستفتاء عليه، يقدم بأحدى طريقتين:

أولاً:- طلبٍ من ثلث الأعضاء في كل مجلسٍ من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الأقاليم.

ثانياً:- طلبٍ من عشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الأقاليم.

المادة (١١٦)

يقوم الأقليم بوضع دستورٍ له، يحدد هيكل سلطات الأقاليم، وصلاحياته، وأدوات ممارسة تلك الصالحيات، على أن لا يتعارض مع هذا الدستور.

المادة (١١٧)

أولاً:- لسلطات الأقاليم، الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفقاً لاحكام هذا الدستور، باستثناء ما ورد فيه من اختصاصاتٍ حصرية للسلطات الاتحادية.

ثانياً:- يحق لسلطة الأقاليم، تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الأقاليم، في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الأقاليم، بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية.

ثالثاً:- تخصص للأقاليم والمحافظات حصة عادلة من الإيرادات المحصلة اتحادياً، تكفي ل القيام بأعبائها ومسؤولياتها، مع الأخذ بعين الاعتبار مواردها وحاجاتها، ونسبة السكان فيها.

رابعاً:- تؤسس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية، لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والانسانية.

خامساً:- تختص حكومة الأقاليم بكل ما تتطلبه إدارة الأقاليم، وبوجهٍ خاص إنشاء وتنظيم قوى الامن الداخلي للأقاليم، كالشرطة والامن وحرس الأقاليم.

المادة (١١٨)

او لاً :- تكون المحافظات من عددٍ من الأقضية والنواحي والقرى.

ثانياً :- تمنح المحافظات التي لم تنتظم في اقليم الصالحيات الادارية والمالية الواسعة، بما يمكنها من ادارة شؤونها على وفق مبدأ اللامركزية الادارية، وينظم ذلك بقانون.

ثالثاً :- يُعد المحافظ الذي ينتخبه مجلس المحافظة، الرئيس التنفيذي الاعلى في المحافظة، لممارسة صلاحياته المخول بها من قبل المجلس.

رابعاً :- ينظم بقانون، انتخاب مجلس المحافظة، والمحافظ، وصلاحياتهما.

خامساً :- لا يخضع مجلس المحافظة لسيطرة او اشراف اية وزارة او اية جهة غير مرتبطة بوزارة، وله مالية مستقلة.

المادة (١١٩)

يجوز تقويض سلطات الحكومة الاتحادية للمحافظات، او بالعكس، بموافقة الطرفين، وينظم ذلك بقانون.

**الفصل الثالث
العاصمة**

المادة (١٢٠)

او لاً :- بغداد بحدودها البلدية، عاصمة جمهورية العراق، وتمثل بحدودها الادارية محافظة بغداد.

ثانياً :- ينظم وضع العاصمة بقانون.

ثالثاً :- لا يجوز للعاصمة أن تنضم لأقاليم.

**الفصل الرابع
الادارات المحلية**

المادة (١٢١)

يضمن هذا الدستور الحقوق الادارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان، والكلدان والآشوريين، وسائر المكونات الأخرى، وينظم ذلك بقانون.

الباب السادس
الاحكام الختامية والانتقالية

الفصل الاول
الاحكام الختامية

المادة (١٢٢)

اولاً :- لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء مجتمعين، أو لخمس (٥/١) اعضاء مجلس النواب، اقتراح تعديل الدستور.

ثانياً :- لا يجوز تعديل المبادئ الاساسية الواردة في الباب الاول، والحقوق والحریات الواردة في الباب الثاني من الدستور، الا بعد دورتين انتخابيتين متتاليتين، وبناءً على موافقة ثلثي اعضاء مجلس النواب عليه، وموافقة الشعب بالاستفتاء العام، ومصادقة رئيس الجمهورية، خلال سبعة ايام.

ثالثاً :- لا يجوز تعديل المواد الاجرى غير المنصوص عليها في البند ثانياً من هذه المادة، الا بعد موافقة ثلثي اعضاء مجلس النواب عليه، وموافقة الشعب بالاستفتاء العام، ومصادقة رئيس الجمهورية، خلال سبعة ايام.

رابعاً :- لا يجوز اجراء اي تعديل على مواد الدستور، من شأنه ان ينتقص من صلاحيات الاقاليم التي لا تكون داخلة ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، الا بموافقة السلطة التشريعية في الاقليم المعنى، وموافقة أغلبية سكانه باستفتاء عام.

خامساً :

أ- يُعد التعديل مصادقاً عليه من قبل رئيس الجمهورية بعد انتهاء المدة المنصوص عليها في البند ثانياً وثالثاً من هذه المادة، في حالة عدم تصديقه.

ب - يُعد التعديل نافذاً، من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (١٢٣)

لا يجوز لرئيس الجمهورية، ورئيس واعضاء مجلس الوزراء، ورئيس مجلس النواب ونائبيه واعضائه، واعضاء السلطة القضائية، واصحاب الدرجات الخاصة، ان يستغلوا نفوذهم في ان يشتروا او يستأجروا شيئاً من اموال الدولة او ان يؤجروا او يبيعوا لها شيئاً من اموالهم، او ان يقاضوها عليها او ان يبرموا مع الدولة عقداً بوصفهم ملتزمين او موردين او مقاولين.

المادة (١٢٤)

تصدر القوانين والاحكام القضائية باسم الشعب.

المادة (١٢٥)

تنشر القوانين في الجريدة الرسمية، ويعمل بها من تاريخ نشرها، ما لم ينص على خلاف ذلك.

المادة (١٢٦)

تبقى التشريعات النافذة معمولاً بها، ما لم تلغ أو تعدل، وفقاً لاحكام هذا الدستور.

المادة (١٢٧)

كل استفقاء واردٍ في هذا الدستور يكون ناجحاً بموافقة اغلبية المصوتيين، ما لم ينص على خلاف ذلك.

الفصل الثاني

(الاحكام الانقلالية)

المادة (١٢٨)

او لاً :- تكفل الدولة، رعاية ذوي الشهداء، والسجناء السياسيين، والمتضررين من الممارسات التعسفية للنظام الدكتاتوري البائد.

ثانياً :- تكفل الدولة، تعويض اسر الشهداء والمصابين نتيجة الاعمال الارهابية .

ثالثاً :- ينظم ما ورد في البندين او لاً و ثانياً من هذه المادة، بقانون.

المادة (١٢٩)

يعتمد مجلس النواب في جلسته الاولى، النظام الداخلي للجمعية الوطنية الانقلالية، لحين اقرار نظام داخلي له.

المادة (١٣٠)

تستمر المحكمة الجنائية العراقية العليا بأعمالها بوصفها هيئة قضائية مستقلة، بالنظر في جرائم النظام الدكتاتوري البائد ورموزه، ولمجلس النواب الغاؤها بقانون، بعد اكمال اعمالها.

المادة (١٣١)

او لاً :- تواصل الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث اعمالها بوصفها هيئة مستقلة، بالتنسيق مع السلطة القضائية والاجهزة التنفيذية في اطار القوانين المنظمة لعملها، وترتبط بمجلس النواب.

ثانياً :- مجلس النواب حل هذه الهيئة بعد انتهاء مهمتها، بالأغلبية المطلقة.

ثالثاً :- يشترط في المرشح لمنصب رئيس الجمهورية، ورئيس واعضاء مجلس الوزراء، ورئيس واعضاء مجلس النواب، ورئيس واعضاء مجلس الاتحاد، والموقع المتناظرة في الأقاليم، واعضاء الهيئات القضائية، والمناصب الالخرى المشمولة باجتثاث البعث وفقاً للقانون، ان يكون غير مشمول بأحكام اجتثاث البعث.

رابعاً :- يستمر العمل بالشرط المذكور في البند ثالثاً من هذه المادة، ما لم تحل الهيئة المنصوص عليها في البند اولاً من هذه المادة.

المادة (١٣٢)

او لاً :- تواصل هيئة دعاوى الملكية اعمالها بوصفها هيئة مستقلة، بالتنسيق مع السلطة القضائية والاجهزة التنفيذية، وفقاً للقانون، وترتبط بمجلس النواب.

ثانياً :- مجلس النواب حل الهيئة بالغلبية ثلثي اعضائه.

المادة (١٣٣)

يؤجل العمل باحكام المواد الخاصة بمجلس الاتحاد اينما وردت في هذا الدستور، الى حين صدور قرارٍ من مجلس النواب، باغلبية الثلثين، وفي دورته الانتخابية الثانية التي يعقدها بعد نفاذ هذا الدستور.

المادة (١٣٤)

او لاً :- يحل تعبير (مجلس الرئاسة) محل تعبير (رئيس الجمهورية) اينما ورد في هذا الدستور، ويعاد العمل باحكام الخاصة برئيس الجمهورية، بعد دورة واحدة لاحقة لنفاذ هذا الدستور.

ثانياً :- أ- ينتخب مجلس النواب، رئيساً للدولة، ونائبين له، يؤلفون مجلساً يسمى (مجلس الرئاسة)، يتم انتخابه بقائمة واحدة، وبأغلبية الثلثين.

ب - تسري الاحكام الخاصة بـ(مجلس الرئاسة)، على رئيس واعضاء هيئة الرئاسة.

ج - لمجلس النواب اقلة اي عضو من اعضاء مجلس الرئاسة، باغلبية ثلاثة ارباع عدد اعضائه، بسبب عدم الكفاءة او النزاهة.

د - في حالة خلو اي منصب في مجلس الرئاسة، ينتخب مجلس النواب بثلثي اعضائه بدليلاً عنه.

ثالثاً :- يشترط في اعضاء مجلس الرئاسة، ما يشترط في عضو مجلس النواب، على ان يكون:

أ- اتم الاربعين سنةً من عمره.

ب - ممتهناً بالسمعة الحسنة والنزاهة والاستقامة.

ج - قد ترك الحزب المنحل قبل سقوطه بعشر سنوات، اذا كان عضواً فيه.

د - ان لا يكون قد شارك في قمع الانتفاضة في عام ١٩٩١ ، او الانفال، ولم يقترف جريمةً بحق الشعب العراقي.

رابعاً :- يتخذ مجلس الرئاسة قراراته بالاجماع، ويجوز لأي عضو ان ين琵ب احد العضوين الآخرين مكانه.

خامساً :-

أ- ترسل القوانين والقرارات التي يسنها مجلس النواب، الى مجلس الرئاسة، لغرض الموافقة عليها بالاجماع، واصدارها خلال عشرة ايام من تاريخ وصولها اليه، باستثناء ما ورد في المادتين (١١٤) و(١١٥) من هذا الدستور، والمتصلتين بتكوين الاقاليم.

ب - في حالة عدم موافقة مجلس الرئاسة، تعاد القوانين والقرارات الى مجلس النواب لاعادة النظر في التواحي المعترض عليها، والتصويت عليها بالأغلبية، وترسل ثانيةً الى مجلس الرئاسة للموافقة عليها.

ج - في حالة عدم موافقة مجلس الرئاسة على القوانين والقرارات ثنائيةً، خلال عشرة ايام من تاريخ وصولها اليه، تعاد الى مجلس النواب، الذي له ان يقرها بأغلبية ثلاثة اخمس عدد اعضائه، غير قابلة للاعتراض، ويُعد مصادقاً عليها.

سادساً :- يمارس مجلس الرئاسة صلحيات رئيس الجمهورية، المنصوص عليها في هذا الدستور.

المادة (١٣٥)
يكون لرئيس مجلس الوزراء نائبان في الدورة الانتخابية الاولى.

المادة (١٣٦)
او لاً :- تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات الازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، بكل فقراتها.

ثانياً :- المسئولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية، والمنصوص عليها في المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، تتمد وتستمر الى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور، على أن تتجز كاملاً (التطبيع، الاحصاء، وتنهي باستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها، لتحديد ارادة مواطنها) في مدة أقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الاول سنة الفين وسبعين.

المادة (١٣٧)

يستمر العمل بالقوانين التي تم تشريعها في اقليم كوردستان منذ عام ١٩٩٢ ، وتعُد القرارات المتتخذة من حكومة اقليم كوردستان - بما فيها قرارات المحاكم والعقود - نافذة المفعول، ما لم يتم تعديلها او الغاؤها حسب قوانين اقليم كوردستان، من قبل الجهة المختصة فيها، وما لم تكن مخالفةً لهذا الدستور.

المادة (١٣٨)

يلغى قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، وملحقة، عند قيام الحكومة الجديدة، باستثناء ما ورد في الفقرة (أ) من المادة (٥٣) والمادة (٥٨) منه.

المادة (١٣٩)

يُعد هذا الدستور نافذاً، بعد موافقة الشعب عليه بالاستفتاء العام، ونشره في الجريدة الرسمية، وتشكيل الحكومة بموجبهـ ١ - الحنث في اليمين الدستوريةـ ٢ - انتهاءك الدستورـ ٣ - الخيانة العظمىـ.

١- لرئيس الجمهورية، تقديم طلبٍ الى مجلس النواب بسحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء.

٢- لمجلس النواب، بناءً على طلب خمس (٥/١) اعضائه سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، ولا يجوز ان يقدم هذا الطلب الا بعد استجوابٍ موجهٍ الى رئيس مجلس الوزراء، وبعد سبعة ايام في الاقل من تقديم الطلب.

٣- يقرر مجلس النواب سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، بالاغلبية المطلقة لعدد اعضائه.



Maternity and paternity policies

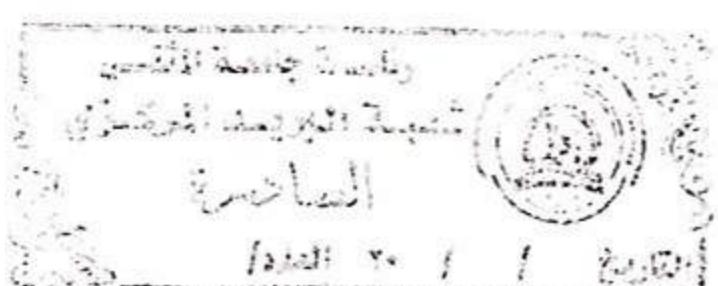
Policies and rules at Al-Muthanna University enable female students and staff, who are pregnant or having new born babies, to rise their children, participate in education programs or continue with working at the university. These policies and rules also allow such women to take breaks from work or class attendance during the periods of giving births for new babies.

Below are some documents issued for some female staff that show they had break for some periods of time before and after giving birth. They are given about one month before giving birth to rest and be ready. Then They are given around one year after giving birth to help them rise their children.



العدد :

التاريخ:



امر جامعي

م/ اجازة قبل الوضع

استناداً للصلاحيات المخولة لنا وإشارة الى هامش مستشفى النسائية والاطفال/ السماوة ذي العدد في الموظفة تمنح السيدة على اصل الاحالة الطبية ذي العدد في رئاسة الجامعة / قسم ضمان الجودة والاداء الجامعي إجازة مرضية لمدة احدى وعشرون يوماً (قبل الوضع) واعتباراً من ولغایة

أ.د. عامر علي حسين العطوي
 رئيس الجامعة/ وكالة

نسخه منه الى:

- مكتب السيد رئيس الجامعة المحترم / مع التقدير .
- مكتب السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية المحترم / مع التقدير .
- مكتب السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون الادارية والمالية المحترم / مع التقدير .
- قسم الشؤون الادارية والمالية .
- قسم الرقابة والتدقيق الداخلي .
- **قسم ضمان الجودة والاداء الجامعي**
- الاضباء الشخصية
- الاعتماد المؤسسي



العدد :

التاريخ:

امر جامعي
م / اجازة امومة

استناداً لأحكام قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل الفقرة (٦) من المادة الثالثة والأربعين وأشارت الى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / الدائرة القانونية والادارية / قسم الشؤون المالية ذي العدد وكتاب وزارة المالية / الدائرة القانونية / الوظيفة العامة ذي العدد وإشارة إلى شهادة الولادة المرقمة الصادرة من دائرة صحة المثنى / قطاع السماوة الاول / قسم ولادات ووفيات السماوة تقرر:

- ١- منح السيدة الموظفة في قسم ضمان الجودة والاداء الجامعي إجازة لمدة إحدى خمسون يوماً (ما بعد الوضع) اعتباراً من تاريخ
- ٢- منحها اجازة امومة لمدة سنة على أن تكون (الستة أشهر الأولى براتب قام والستة أشهر الثانية بنصف راتب) اعتباراً من تاريخ

أ.د. عامر علي حسين العطوي
رئيس الجامعة / وكالة

نسخة منه الى:

- مكتب السيد رئيس الجامعة المحترم / مع التقدير .
- مكتب السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية المحترم / مع التقدير
- مكتب السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون الادارية والمالية المحترم / مع التقدير
- قسم الشؤون الادارية والمالية .
- قسم الرقابة والتدقير الداخلي .
- قسم ضمان الجودة والاداء الجامعي
- الاضيارة الشخصية .
- الاعتماد المؤسسي



Childcare facilities for students

A childcare center has been built at Al-Muthanna University. Students and staff have free access to this facility. The main purpose of providing such service is to help the university community members, who have children, to continue doing their responsibilities easily. According to that, female students, especially recent mothers, are allowed to use this facility for free to be able to attend university courses. The pictures and document below show this policy.





شبكة ضمان الجودة

معايير الاعتماد المؤسسي مقياس حقيقي لجودة التعليم.

(خدمات حضانة الأطفال)

من منطلق رضا العاملين والاهتمام بعوائل منتسبيها والذي يعتبر الهدف الاساسي لجودة عمل الموظفين والتدرسيين قامت جامعة المثنى بفتح حضانة للأطفال تقدم خدماتها على مدار ايام الدوام الرسمي حيث وفرت الجامعة كادر متخصص ومتميز لإدارة خدمات حضانة الأطفال من العناية بهم وتقديم الطعام لهم واعطاء بعض الدروس والبرامج التعليمية المهمة للأطفال كما بإمكان بعض طلبتنا الاستفادة من هذه الخدمات.





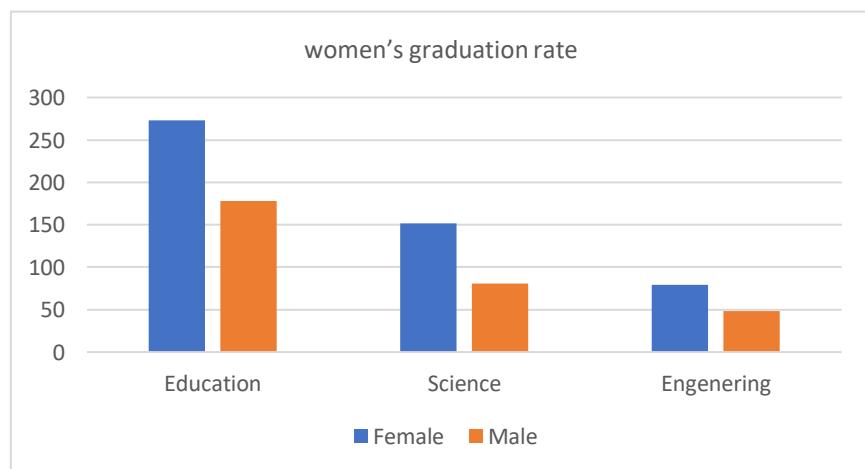
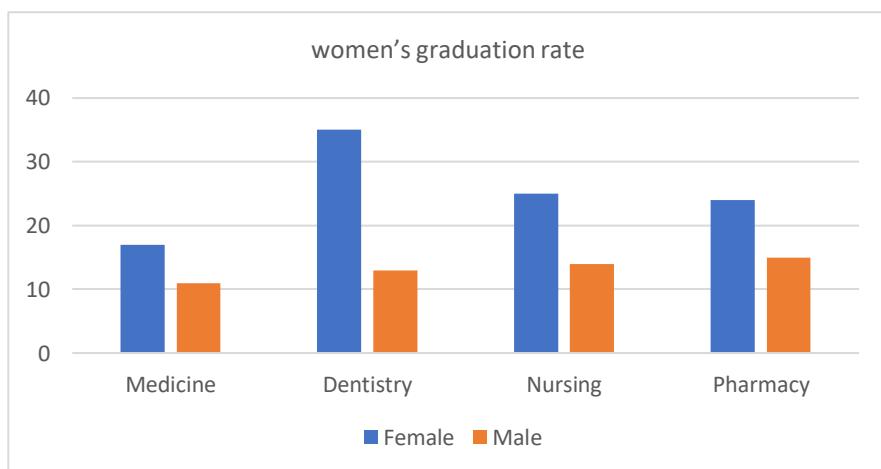
Women's Mentoring Schemes

Female students at Al-Muthanna University are always able to participate and engage in any events. In fact, the majority of all activities managed in any college of our university involve more women than men. Therefore, female students' participation in more than 10 %.



Track women's graduation rate

In almost all departments of Al-Muthanna University's colleges, we see that the women's graduation rate is greater than that of men. The following figures show that in most colleges the average number of female graduates is always greater than the number of male graduates.





Policies Protecting Those Reporting Discrimination

Everyone at Al-Muthanna University can report discrimination from educational and employment disadvantage. Such reports are always followed up by setting committees to investigate the issue and then come up with some conclusions depending on the common laws and rules.